دلالة الحركة الإعرابية في الفعل المضارع

▪ د. دلـــوم محمـــد
جامعة المسيلـــة

الوظيفة الأساسية للغة هي الإخبار، والمادة الأساسية في بناء التركيب اللغوي وصناعة الخبر هي الكلمة التي تنقسم إلى اسم وفعل وحرف، ونظرا لأهمّية الوظيفة الإخبارية للغة نجد القدماء في ترتيبهم لأنواع الكلمة، رتبوها بحسب فاعليتها في بناء الخبر، فجعلوا المرتبة الأولى للاسم، لأنّه يخبر به وعنه، والمرتبة الثانية للفعل لأنّه يخبر به فقط، وبقيت المرتبة الثالثة والأخيرة للحرف، لأنّه لا يخبر به ولا عنه.1

ونحن حينما نخبر السامع لا نخبره بالمعاني المعجمية التي تفيدها الكلمات، لأنّ السامع يُفترض أن يكون على علم بها مسبقا، وهذا هو شرط الاتّصال بين المتحدّث والسامع، بل نخبره بمعاني النحو التي تعتورها، كالفاعلية والمفعولية والابتداء والخبر، والصفة والحال والتوكيد والبدل وغيرها. يقول الجرجاني معبرا عن هذه الفكرة وهو يعقّب عن عبارة (ضربَ زيدٌ عمرًا يومَ الجمعةِ تأديبًا لهُ): "يقصد إلى قولك ضرب فيجعله خبرا عن زيد و يجعل الضرب الذي أخبر بوقوعه منه واقعا على عمرو، ويجعل يوم الجمعة زمانه الذي وقع فيه، ويجعل التأديب غرضه الذي فعل الضرب من أجله، فيقول: (ضرب زيد عمرا يوم الجمعة تأديبا له). وهذا كما ترى هو توخّي معاني النحو فيما بين معاني هذه الكلم."2

وتعدّ العلامة الإعرابية أهم قرينة لغوية تدلّ على المعنى النحوي، وفي غياب العلامة الإعرابية ـــ كأن تكون الكلمة مبنية ـــ يُلجأ إلى قرائن أخرى

لمعرفة المعنى النحوي، كالقرينة المعنوية في مثل قولك: (أكلت الحلوى ليلى)، فلفظ ليلى فاعل ولفظ سلوى مفعول به مهما كانت رتبة كلّ منهما. أو كقرينة الرتبة في مثل قولك: (ضربت سلوى ليلى)، فالفاعل ما ذكر أوّلا والمفعول ما ذكر ثانيا.

علاقة العلامة الإعرابية بالفعل :

الملاحظ على معاني النحو ـــــ سواء المذكورة منها أو التي لم تذكر ـــــ أنّها في معظمها تعتور الأسماء، أو التراكيب اللغوية التي تكافئ الأسماء في الوظيفة النحوية، كالجملة التي تقع صفة أوحال مثلا. وهذا مظهر آخر تتجلّى فيه سيادة الأسماء وتفضّلها على الأفعال والحروف. أمّا الأفعال فمنها المبني ومنها المعرب، الماضي والأمر مبنيان، والمضارع معرب. ومعاني النحو المذكورة من فاعلية ومفعولية وغيرهما، لا تعتور الأفعال. ومعاني النحو التي تعتور الأفعال، كالأمر والنهي، والشرط والجزاء، تدل عليها صيغها وأساليبها المعروفة، وهذه الصيغ والأساليب كفيلة برفع اللبس ووضوح الدلالة، والأصل فيها أنّها تغني عن العلامة الإعرابية، لذا كان الأصل في الأفعال البناء، ولا يعرب من الأفعال إلاّ ما خرج عن أصله وشابه الاسم، في الإعراب فأعرب، وسمّي مضارعا لمضارعته الاسم.

والسؤال المطروح هو: إذا كان معنى الإعراب الإفصاح والإبانة، وتحديد دلالة اللفظ، أو جانبٍ منها، لذا فهو يتعلّق بألفاظ تمتاز بعدم ثبوت دلالتها في ذلك الجانب، ويقابله البناء، كدليل لغوي على ثبوت دلالة اللفظ فيه. فما هو الثابت في الماضي والأمر،الذي جعلهما مبنيان؟ وما هو المتغيّر في المضارع الذي جعله معربا؟ قبل الإجابة على هذا السؤال لابدّ من الإشارة إلى خصائص الفعل الدلالية.

الخصائص الدلالية للفعل:

يعرف الفعل بأنّه لفظ يدل على حدث مقترن بزمن. من خلال هذا التعريف يتّضح لنا أنّ دلالة الفعل لها جانبان: الدلالة على الحدث، والدلالة على الزمن. وإذا كان وجه التغيّر في الزمن واضح، ولا يحتاج إلى إثبات، لأنّ الزمن ينقسم إلى ماضي وحاضر ومستقبل. وتدلّ عليه صيغة الفعل،(الماضي والمضارع والأمر)، فإذا كان الزمن مهما بالنسبة للسامع فقد دلّت عليه صيغة الفعل. بقي أمامنا الحدث، والسؤال المطروح: ما وجه التغيّر في الحدث الذي يدخل في بناء الخبر ويحتاج السامع إلى معرفته؟

لاشك أنّ المتغير الذي يتعلّق بالحدث والذي يدخل في بناء الخبر ويحتاج السامع إلى معرفته، هو وقوع الحدث أو عدم وقوعه. لأنّ ألفاظ الأفعال لا تدلّ دائما على أحداث وقعت أو تقع، فقد يطلب بها وقوع الفعل أوتركه، كما هو الحال في الأمر والنهي. وقد يُراد تعليق أحداثها بغيرها، كما في أسلوب الشرط.

وإذا تأمّلنا الفعل الماضي وجدناه محدّد الدلالة في الجانبين المذكورين، بالنسبة للزمن يدلّ على الماضي فقط، وبالنسبة للأحداث يدل على أحداث واقعة فقط. ويشاركه في تحديد الدلالة الأمر، ولكنّه يخالفه في طبيعة الدلالة، فزمن الأمر هو المستقبل، كما أنّه لا يدل على أحداث واقعة، بل يطلب به وقوع الحدث. وتحديد الدلالة في الماضي والأمر جعلهما مبنيان، الماضي مبني على الفتح، والأمر مبني على السكون.

أما المضارع فغير ثابت الدلالة سواء فيما تعلّق بالزمن أو الحدث، بالنسبة للزمن يدل على الحاضر والمستقبل، وبالنسبة للحدث لا يدل بالضرورة على

وقوع الحدث في المستقبل، فقد يدل على أحداث وقوعها معلق بغيرها، كما في أسلوب الشرط. أو يدل على أحداث هي علة وسبب لغيرها، كالمضارع المنصوب بأن مضمرة بعد لام التعليل، ففي قولك: (سأسافرُ لأتعلّمَ)، قد أخبرت عن وقوع السفر منك في المستقبل، وربّما قد أعددت لوازم السفر، ولم يبق إلاّ ركوب الوسيلة، أمّا فعل التعلم فيأتي في المرحلة الثانية، إذا قدر له الوقوع لأنّ وقوعه احتمالي، فقد لا تتهيّأ لك أسباب التعلم بعد السفر. وبمقارنة بسيطة بين الفعلين من حيث الوقوع وعدم الوقوع، نجد أنّ السفر يكون أوّلا ثم التعلّم إذا قدر له أن يحدث، ولا يمكن للتعلم أن يحدث قبل السفر أو دونه. ومهما كانت نسبة وقوع فعل التعلّم فهي أقل من نسبة وقوع فعل السفر.

والمضارع المجزوم أحداثه غير واقعة، ففي قولك: (من يجتهدْ ينجحْ) لم تخبر عن وقوع النجاح ولا الاجتهاد، بل علّقت وقوع النجاح بالاجتهاد في المستقبل.

فالعلامة الإعرابية إذن تبيّن جانبا هاما من دلالة الفعل، لا تكتمل دلالة الفعل بدونها، ولبيان واثبات هذه الوظيفة الإعرابية لعلامة المضارع نتناول نماذج قرآنية لكل حالة إعرابية، (الرفع، والنصب، والجزم)، ولا تنحصر مرجعيّتنا في كتب النحو فقط، بل نبحث أيضا في كتب تفسير القرآن، ومعاني القرآن، والكتب التي تناولت معاني الاختلاف في القراءات، مركزين على أحداث المضارع من حيث الوقوع وعدم الوقوع.

المضارع المرفوع:

يمكن القول أنّ كلّ مضارع مرفوع يدلّ على حدث واقع في الحاضر ومستمر في المستقبل، أو على حدث سيقع في المستقبل. ففي قوله تعالى: ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ فِي بِضۡعِ سِنِينَۗ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ وَيَوۡمَئِذٖ يَفۡرَحُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ﴾3. أخبر الله تعالى عن الروم أنّها هزمت في حربها مع الفرس، ووظف الفعل الماضي لأنّ المعركة كانت في الماضي، ثم أخبر أنّهم سيغلبون في المعركة القادمة بعد بضع سنين، فوظف المضارع المرفوع (سيغلبون)، وهو ما حدث فعلا وسجّله التاريخ. وفي قوله تعالى وهو يصف المؤمنين: ﴿ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ﴾4 جيء بالفعلين المضارعين (يقيمون، وينفقون) لأنّ إقامة الصلاة، وإنفاق المال في سبيل الله يقعان في الحال ولاستقبال.

في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي ٱلۡأَرۡضِ لِيُفۡسِدَ فِيهَا وَيُهۡلِكَ ٱلۡحَرۡثَ وَٱلنَّسۡلَۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلۡفَسَادَ ﴾5.الفعل لمضارع (يهلك)منصوب لأنّه معطوف على الفعل يفسدَ،وقرئ مرفوعا، وذكر العكبري من وجوه رفعه الرفع على الاستئناف، والتقدير: (وهو يهلك)، أي أنّ فعل الإهلاك واقع منه، فعدل به من جواب الشرط المعلق بفعل الشرط إلى جملة إخبارية، يخبر بها عن فعل واقع. وأضاف قائلا: وقيل معطوف على معنى سعى لأنّ التقدير إذا تولّى يسعى6.) ففسر الفعل الماضي سعى بالمضارع يسعى، لأنّ جواب الشرط يكون في المستقبل ولا يكون في الماضي، وجيء بصيغة الماضي هنا للدلالة على حتمية الوقوع، لذلك تجدهم إذا أرادوا تأكيد وقوع الفعل في

المستقبل، وظفوا صيغة الماضي بدل المضارع قال تعالى مخبرا عن حتمية وقوع الساعة: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُۚ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ﴾7 . وظف الفعل الماضي (أتى) لأنّ أمر الله آت لا محالة، وهو قيام الساعة .

فنحن أمام تعليلين لرفع المضارع (يهلك)، وفي التعليلين المضارع يدل على حدث واقع. الأوّل أن يكون في الكلام استئناف، وعليه لا علاقة للفعل بجواب الشرط، لآنّه واقع في جملة استئنافية تفيد خبرا جديدا. والثاني أن يكون معطوفا على معنى (سعى)، وهو فعل ماض، وأحداث الماضي واقعة.

في قوله تعالى: ﴿خُذۡ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ صَدَقَةٗ تُطَهِّرُهُمۡ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيۡهِمۡۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٞ لَّهُمۡۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ 8 الفعل (تطهرهم) جاء مرفوعا ولم يجزم على جواب الأمر، وقد أجاز هذا النحاس في إعراب القرآن، وذكر أنّ هذا كثير في كلام العرب واستشهد بقول امرئ القيس (قفا نبك). ويجوز في إعراب جملة (تطهرهم) ثلاثة وجوه: أن تكون حالا من فاعل الفعل خذ، أو صفة للصدقة، أو خبرا لمبتدأ محذوف، والتقدير: (أنت تطهرهم)9.

المضارع المرفوع (تطهرهم) في كل الوجوه الإعرابية المذكورة يدل على حدث واقع، لأنّ الأفعال الدالة على الحال أو الصفة أو الخبر أحداثها واقعة. وظاهر التركيب اللغوي يقتضي أن يجزم الفعل على جواب الأمر، لذا أشار النحاس إلى جواز هذا، ولكن الله ـــ جلّ وعلى ـــ عدل بالفعل من الجزم إلى الرفع ليفيد بذلك أن فعل التطهير واقع في أصحاب النبيّ ـــ صلى الله عليه وسلم ـــ سواء أكان ذلك صفة فيهم، أو بفضله صلى الله عليه وسلم، لأن حاله أو وظيفته تطهير أتباعه. وليس فعل التطهير معلّقا بغيره. وفي هذا معنى بلاغي لا يخفى على ذي نظر.

ومن موطن الرفع عند الخليل الفعل المضارع بعد حتّى إذا كان واقعا، قال معبرا عن هذا: " والرفع بحتي إذا كان الفعل واقعا. قولهم سرنا حتى ندخلُها، رفعت ندخلها لأنّه فعل قد مضى، وهو واقع، فكأنّه صرف من النصب إلى الرفع، ووجهه حتى دخلناها... وعلى هذا يقرأ هذا الحرف:﴿وَ زُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ﴾ بالرفع، أي حتّى قال. وهو واقع. ويقرأ بالنصب على معنى الاستقبال"10.

دلالة النصب في المضارع :

قال الخليل مبيّنا حجة من نصب الفعل يقول في الآية السابقة: (و يقرأ بالنصب على معنى الاستقبال). يريد بقوله: (على معنى الاستقبال) أنّ الفعل غير واقع في الماضي والحاضر، وسيقع في المستقبل. ومن قال أنّ القول وقع من الرسول ـــ صلى الله عليه وسلم ـــ والذين آمنوا معه، سواء أرفعت أم نصبت، لأنّ المقام هو مقام سرد لأحداث وقعت في الماضي. الجواب أنّ الأمر متوقف على زمن السرد ونوع الأسلوب. الأسلوب المباشر يصوّر الأحداث كما هي أثناء حدوثها، وعليه فالزمن هو الحاضر، وفعل القول لم يحدث بعد، وسيحدث قي المستقبل نتيجة لفعل الزلزلة، فهو حدث مربوط بغيره، لذا تجد المضارع الدال عليه منصوبا. أما الأسلوب غير المباشر فيحكي الأحداث كما كانت في الماضي، وعلى اعتبار أنّ فعل الزلزلة والقول قد حدثا في الماضي. ويفهم من كلام ابن خالويه، وهو يبيّن حجج اختلاف القرآء في هذه الآية، أنّ من رفع الفعل بعد حتى كان بمعنى الماضي، من نصبه كان بمعنى الاستقبال. 11

دلالة الجزم في الفعل المضارع :

أشرنا في البداية إلى أنّ المضارع المجزوم لا يدل على فعل واقع، ومثّلنا له بـــ: (من يجتهد ينجح)، وذكرنا أنّ هذا التركيب لا يدل على وقوع فعل النجاح ولا الاجتهاد، بل جعل النجاح معلّقا بالاجتهاد ومربوط به. وليتّضح الأمر أكثر نأتي بشاهد قرآني يتضمّن مضارعا يقرأ بالرفع والجزم، وننظر في الفروق الدلالية بين الحالتين، وليكن الشاهد قوله تعالى: ﴿إِن تُبۡدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَۖ وَإِن تُخۡفُوهَا وَتُؤۡتُوهَا ٱلۡفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمۡۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ﴾12. قُرئ (يكفّرُ)، بالرفع، و(يكفّرْ) بالجزم، بالرفع على أنّه خبر لمبتدإ محذوف، والتقدير: هويكفّرُ. وبالجزم عطفا على جواب الشرط. 13 وقال ابن خالويه في حجة من رفع: " والحجة لمن رفع: أنّ ما أتى بعد الفاء المجاب بها الشرط، مستأنف مرفوع".14 أي رفع على أنّ الكلام مستأنف، وأقل ما يستأنف به الكلام جملة، وعليه وجب تقدير ما تتمّ به الجملة، وهو المخبر عنه، أي المبتدأ. لأنّ الفعل لا يصلح إلاّ مخبرا به، والتقدير الذي يستقيم به المعنى هو: (هو يكفّرُ).

ومن قال أنّ الحدث الذي دلّ عليه الفعل (يكفّر) واقع في الحالتين الجزم، أو الرفع، لأنّ الكلام فيه إخبار عن التكفير عن السّيّئات من الله في الحالتين، فما الفرق بينهما في المعنى؟

والجواب: أنّ الجزم يدلّ على أنّ التكفير عن السّيّئات معلّق على إبداء الصدقات وإخفائها، ومرهون به، وهو يدل على هذا في الحال والاستقبال فقط. أي أنّه إذا كان منكم إبداء الصدقات وإخفائها، في الحال والاستقبال،

كان لكم مقابل هذا التكفيرُ عن السّيّئات في الحال والاستقبال أيضا، فالكلام فيه ترغيب في الصدقات.

أمّا الرفع فيدلّ على أنّ تكفير الذنوب، صفة من صفات الله ــ جلّ وعلا ــ ثابتة فيه، في الماضي والحاضر، والمستقبل. فالكلام فيه إخبار عن التكفير عن السّيّئات دون تعليقه بما سبق. وهذا خبر جديد، مستقلّ عن ما قبله. فالكلام فيه استئناف، لذا فهو يشمل المتصدّقين وغير المتصدّقين، من الذين آمنوا وعملوا الصالحات. لأنّه ـــ جلّ جلاله ـــ غفّار للذنوب، ومغفرته في رضاه، فمن أرضاه نال مغفرته. وعليه فالمعنى يتضمّن الترغيب في كلّ أنواع الطاعات والعبادات. وإنّما خصّت الصدقات هنا، لأنّ الآية وردت في معرض الحديث عن الإنفاق في سبيل الله. وبهذا يتبيّن لنا أنّ الترغيب بالمضارع المرفوع أقوى وأبلغ من الترغيب بالمضارع المجزوم. لأنّ في الأوّل ترغيب بما هو واقع، وفي الثاني ترغيب بما هو متوقع .

ومثال هذا أيضا قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ وَإِن تُبۡدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ أَوۡ تُخۡفُوهُ يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُۖ فَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ﴾ 15. الفعلان المضارعان (يغفر، ويعذّب) في رواية حفص يقرآن بالرفع على الاستئناف، أي فهو يغفر. وفي رواية ورش يقرآن بالجزم عطفا على جواب الشرط.16 وما قيل في الفعل يغفر في الآية السابقة يعاد في الفعلين يغفر ويعذّب من هذه الآية.

وفي قوله تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ تُدۡعَوۡنَ لِتُنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَمِنكُم مَّن يَبۡخَلُۖ وَمَن يَبۡخَلۡ فَإِنَّمَا يَبۡخَلُ عَن نَّفۡسِهِۦۚ وَٱللَّهُ ٱلۡغَنِيُّ وَأَنتُمُ ٱلۡفُقَرَآءُۚ

وَإِن تَتَوَلَّوۡاْ يَسۡتَبۡدِلۡ قَوۡمًا غَيۡرَكُمۡ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓاْ أَمۡثَٰلَكُم ﴿٣٨﴾ ﴾17، الفعل يبخل ورد ثلاث مرات، مرتين مرفوعا ومرة مجزوما. قال في الأول: (فمنكم من يبخلُ) بالرفع، لأنّ فعل البخل كان واقعا بالفعل من بعضهم. ثم جاء الفعل مجزوما في فعل الشرط (من يبخلْ)، ثم جيء بالفعل في جواب الشرط مرفوعا. وعلى الرغم من أنّ هذا الرفع له تبريره النحوي، وهو اتصال الفاء بجواب الشرط، ولكن له أثره على دلالة الفعل، وذلك لمّا أُريد الانتقال بالفعل من كون وقوعه معلّق بفعل الشرط، إلى الإخبار بحتمية وقوعه، عدل به من الجزم إلى الرفع، ولتأكيد الوقوع جيء بأداة الحصر التي تفيد التوكيد وهي لفظ(إنّما).

وفي نهاية الآية نجد أسلوب الشرط فيه ثلاثة أفعال مجزومة، وهو: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوۡاْ يَسۡتَبۡدِلۡ قَوۡمًا غَيۡرَكُمۡ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓاْ أَمۡثَٰلَكُم﴾. ولنتأكّد من علاقة الحركة الإعرابية للمضارع بالحدث من حيث الوقوع وعدمه، نقارن هذا التركيب بتركيب آخر يطابقه في النمط التركيبي، ولا يخالفه إلاّ في الحركة الإعرابية للمضارع الأخير، وذلك في قوله تعالى: ﴿لَن يَضُرُّوكُمۡ إِلَّآ أَذٗىۖ وَإِن يُقَٰتِلُوكُمۡ يُوَلُّوكُمُ ٱلۡأَدۡبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ ﴾18. الشاهد في الآية قوله: ﴿وَإِن يُقَٰتِلُوكُمۡ يُوَلُّوكُمُ ٱلۡأَدۡبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾. التركيبان من نمط واحد يتكوّن من:((إن الشرطية + فعل الشرط + جواب الشرط وهو فعل مضارع مجزوم + حرف العطف(ثم)+ أداة النفي(لا)+ فعل مضارع)). قال في الآية الأولى: (ثُمَّ لَا يَكُونُوٓاْ) بالجزم عطفا على جواب الشرط، وقال في الثانية: (ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ) بالرفع على الاستئناف، فالكلام فيه خبر جديد لا علاقة له

بأسلوب الشرط هو نفي النصر عليهم على وجه الإطلاق. ولو عطف على جواب الشرط لاحتمل المعنى أنّهم قد ينصرون بغير قتال، لذلك امتنع العطف .19

يفهم من هذا بوضوح أنّك إذا عطفت على جواب الشرط فأنت لا تقصد الإخبار بوقوع الفعل، بل تريد تعليق وقوعه بوقوع فعل الشرط، أمّا إذا رفعت فقد أخبرت بوقوع الفعل في حالة الإثبات، وبعدم الوقوع في حالة النفي. هذا من جهة ومن جهة ثانية إذا تأمّلنا الفعلين المضارعين (لا يكونوا) في الأولى، و(لا ينصرون) في الثانية، نجد أنّ المضارع في الأولى لا يصلح الإخبار عن وقوعه أو عدم وقوعه، وذلك لانعدام فاعله، لأنّ المؤمنين استجابوا للرسول ولم يتولوا عنه، حتى يستبدل الله قوما غيرهم ثمّ لا يكونوا أمثالهم. فالقوم الذين أستبدلهم الله لم يوجدوا بعد حتى توجد أفعالهم. وهذا عكس ما رأينا بالنسبة لـــ(لا ينصرون). واو الجماعة تعود على الكفار، وهم موجودون، وأخبر الله عنهم بأنّهم لا ينصرون.

ويمتنع الجزم في مثل قولك:(لا تكذب تدخلُ النار) فإنّه يلزم رفع تدخل، ولا يصح جزمه، لأنّ المعنى سيكون: (إن لا تكذب تدخل النار). وهو لا يصح.20. ويشتمل هذا التركيب على أسلوبين: الأوّل إنشائي وهو النهي عن الكذب، والثاني خبري تخبر فيه السامع أنّه يدخل النار. وتفسير ذلك أنّك لمّا نهيته فلم ينته أخبرته بأنّه يدخل النار، وفي هذا بلاغة في الترهيب من الكذب. ونظير هذا قولهم: (لا تدن من الأسد يأكلُك)، بالرفع. ولا يصح الجزم، لأنّك إذا جزمت صار المعنى: إن لا تدن من الأسد يأكلك. وهذا غير صحيح.

المضارع بين الرفع والنصب والجزم :

قال ابن عصفور:" تقول: (لا تضرب زيدا فتهينه) فما بعد الفاء يتصوّر فيه ثلاثة أوجه: الرفع،والنصب، والجزم. فإن جزمت فإنّه يكون شريكا للأوّل، فيكون المعنى: لا تضرب زيدا ولا تهنه. وإن نصبت كان الفعل منصوبا بإضمار (أن)، ويكون معطوفا على مصدر الفعل الأوّل، فتقول: ((لا يكن منك ضرب فيكون بسببه إهانته)). فهذا يفارق معنى العطف والجزم، لأنّك في الجزم تنهاه عن الاثنين ابتداء. وأنت في النصب نهيته عن أن يكون الفعل سببا للثاني، فهذان معنيان متصوّران. والرفع يكون على الاستئناف، فكأنّك لمّا قلت: (لا تضرب زيدا)، قلت مخبرا: (فأنت تهينه)، فهذا معنى ثالث ومفارق لما تقدّم."21. فالمضارع المجزوم لم يقع لأنّه منهيّ عنه، والمضارع المنصوب لم يقع أيضا لأنّه معلّق بغيره، أمّا المرفوع فهو وإن لم يكن واقعا، فقد عومل معاملة الواقع بأن أُدرج في خبر جديد، مستقل عن سابقه.

وتتضح بصفة جليّة علاقة الحركة الإعرابية بالفعل من حيث الوقوع وعدم الوقوع في المثال التالي: (لا تأكل لحوت وتشرب اللبن). الفعل (تشرب) من الناحية النحوية يجوز فيه الرفع والنصب، والجزم، وكل حال تفيد معنى لا يستفاد من غيرها. فإذا جزمت فقد نهيت عن أكل الحوت وشرب اللبن نهيا مطلقا دون قيد. وبالنصب يكون شرب اللبن منهيّ عنه إذا كان مع أكل الحوت فقط. أمّا بالرفع فشرب اللبن مباح مطلقا. فشرب اللبن بالجزم غير واقع مطلقا، وبالنصب واقع بشرط، وبالرفع واقع بغير شرط.

ومن الذين تنبّهوا إلى العلاقة الموجودة بين حركة الفعل المضارع ووقوع أحداثه، ورأوا أنّ المضارع المرفوع أحداثه واقعة، وبالتالي فهو غاية في

الخبر. وأنّ المضارع المنصوب، أو المجزوم أحداثه غير واقعة وعليه فهي ليست غاية في الخبر، صاحب نحو المعاني الذي قال عن المضارع المجزوم في فعل الشرط وجوابه ما نصّه: "ومعنى هذا في وضوح وفي يسر أنّ كلا من الفعلين ليسا في موضع الخبر، لأنّ كلا منهما لم يقع، فهو إذن منقوص الدلالة بسبب تعلّق وقوعه بوقوع غيره، من أجل ذلك لم يستحق أيّ منهما مرتبة الإعراب التي يستحقّها الفعل المعرب، وهي الرفع، مرتبة المسند، فكان أن سقطت منه بنقص دلالته فصار مجزوما. ويمكن أن يتضح ذلك مزيد وضوح في حالة الفعل المضارع الذي يقع في جواب الطلب، فإنّهم يقدّرونه شبيها بجواب الشرط، كقول القائل: ((زرني أكرمك)) لأنّ فعل الإكرام لم يقع، وهو لا يقع إلاّ إذا كانت الزيارة. ومما يؤيد ذلك ويؤكده أنّ جواب الشرط يستحسن رفعه إذا كان فعل الشرط فعلا ماضيا نحو: ((إن زارني زيد أكرمُه)) لأنّ الفعل الماضي كأنّه محقق الوقوع، فما يعلّق به ويشترط له كأنّه واقع، فيستحق أن يعرب إعراب الفعل، وهو إعراب المسند إذا استكمل دلالته، وهو الرفع، وفي ذلك يقول ابن مالك: و بعد ماض رفعك الجزاء حسن." 22ـــ .

الإحـــــالات :

1 ــ ينظر ابن السراج،الأصول في النحو،41/1 ،42.

2 ــ ينظر المرجع السابق لابن السراج،37./1

3ـــ ــ سورة الروم، الآيات:2 ،3، 4.

4 ــ سورة الأنفال،الآية: 3.

5 ــسورة البقرة الآية: 205.

6 ــ ينظر أبو البقاء العكبري،إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب و القراءات في جميع القرآن،دار الفكر للطباعة والنشر و التوزيع،بيروت،لبنان،1414هـــ 1993م،ص:.96

7 ــ سورة النحل1،الآية:.1

8 ــ سورة التوبة،الآية: 103.

9 ــ ينظر النحاس،إعراب القرآن،209/2.وأبو حيان الأندلسي،إعراب لقرآن،234/3.والعكبري في إملاء ما منّ به الرحمان من وجوه الإعراب والقراءات في القرآن،ص:317.أمّا الأخفش في معاني القرآن،560/2،قال:إن شئت جعلته صفة للصدقة،وإن شئت على الابتداء.

10 ــ الخليل،كتاب الجمل في النحو،تحقيق د/ فخر الدين قباوة،الطبعة الخامسة،1416هـ 1995م،ص:.183،184

11 ــ ينظر ابن خالويه،الحجّة في القراءات السبع،تحقيق و شرح الدكتور عبد العال سالم مكرم،دار الشروق،الطبعة الرابعة،1401هـ 1981م،بيروت ،القاهرة،ص:.96

12 ــ سورة البقرة،الآية:271.على رواية حفص (يكفّرُ)،بالياء و الرفع،و على رواية ورش (نكفّر) بالنون و الجزم.

13 ــ ينظر أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري .توفي 538 هـ .الكشاف عن حقائق التنزيل ووجوه التأويل،أربعة أجزاء،دار الفكر للطباعة والنشر،1426ــ1427هـ،2006م،1/.397

14 ــ ابن خالويه،الحجة في القراءات السبع، ص:.102

15 ــ سورة البقرة،الآية: 284 .

16 ــ ينظر العكبري،إملاء ما منّ به الرحمان،ص:.128

17 ــ سورة محمد، الآية:.38

18 ــ سورة آل عمران،الآية:.111

19ــ ينظر أحمد الصاوي،حشية العلامة الصاوي على تفسير الجلالين،دار إحياء التراث العربي،بيروت،(د ت)أربعة أجزاء،173/1، والزمخشري،الكشاف،1/.455

20 ــ ينظر د/فاضل السامرّئي،الجملة العربية والمعنى،دار الفكر،الأردن، عمان،الطبعة الثانية،1430هـ 2009م،ص:.32

21 ــ ابن عصفور،شرح جمل الزجاجي.قدّم له و وضع هوامشه و فهارسه فؤاد الشعار.إشراف الدكتور إميل بديع يعقوب.دار الكتب العلمية.بيروت. لبنان.الطبعة الأولى.1419هـ 1998م.3 أجزاء، 2/.254،253

22 ــ أحمد عبد الستار الجواري،نحو المعاني،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت،2006م، ص:115 ، 116.

المصادر والمراجع :

القرآن الكريم :

1ــ ابن خالويه،الحجّة في القراءات السبع،تحقيق و شرح الدكتور عبد العال سالم مكرم،دار الشروق،الطبعة الرابعة،1401هـ 1981م،بيروت ،القاهرة.

2ــ ابن عصفور،شرح جمل الزجاجي.قدّم له و وضع هوامشه و فهارسه فؤاد الشعار.إشراف الدكتور إميل بديع يعقوب.دار الكتب العلمية.بيروت. لبنان.الطبعة الأولى.1419هـ 1998م.3 أجزاء.

3ــ الخليل بن أحمد الفراهيدي،كتاب الجمل في النحو،تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة،الطبعة الخامسة،1416هـــ1995م.

4 ــ أبو البقاء العكبري،إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب و القراءات في جميع القرآن،دار الفكر للطباعة والنشر و التوزيع,بيروت,لبنان,1414هـــ 1993م

5- أبو الفتح عثمان ابن الجني ، الخصائص ،تحقيق محمد علي النجار،الطبعة الثالثة ،1403هـــ 1983 م ،عالم الكتب ،بيروت لبنان .

6 ــ أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري .توفي 538 هـــ .الكشاف عن حقائق التنزيل و وجوه التأويل،أربعة أجزاء،دار الفكر للطباعة والنشر،1426ــ1427هـــ،2006م.

7- ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ،الكتاب ،تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون،مكتبة الخانجي،الشركة الدولية للطباعة،الطبعة الرابعةن1425هـــ 2004م،خمسة مجلدات.

8 ــ أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي ،المتوفي سنة 316 هـــ ،الاصول في النحو .3 اجزاء .تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ،مؤسسة الرسالة بيروت،الطبعة الثالثة ،1417هـــ ،1990م .

9 ــ أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، ت 338هـــ.إعراب القرآن،خمسة أجزاء،الطبعة الأولى،دار إحياء التراث العربي،1430بيروت،هـــ 2009م

10 ــ أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء, (المتوفي سنة 207هـــ)،معاني القرآن, (ثلاثة أجزاء),تحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي,مراجعة الأستاذ علي النجدي ناصف,الهيئة المصرية العامّة للكتاب,.2001

11ــ أحمد الصاوي،حشية العلامة الصاوي على تفسير الجلالين،دار إحياء التراث العربي،بيروت،(د ت)أربعة أجزاء.

12ــ أحمد عبد الستار الجواري،نحو المعاني،المؤسسة العربية للدراسات والنشر,بيروت,2006م. ــ أحمد الصاوي،حشية العلامة الصاوي على تفسير الجلالين،دار إحياء التراث العربي،بيروت،(د ت)أربعة أجزاء.

13 ــ بهجت عبد الواحد صالح،الإعراب المفصّل لكتاب الله المرتّل،دار الفكر للنشر والتوزيع،عمّان،الأردن،الطبعة الثانية،1998م،12جزء/12مجلّد.

14 ــ فاضل السامرّائي،الجملة العربية والمعنى،دار الفكر،الأردن، عمان،الطبعة الثانية،1430هـــ 2009م،

15 – دكتور محمد عبادة ،كتاب الجمل في النحو المنسوب للخليل بن احمد .(دراسة تحليلية)،منشأ المعارف بالاسكندرية جلال حزي وشركاؤه ،دون تاريخ طبع.

16 ــ سعيد بن مسعدة الأخفش،معاني القرآن،دراسة و تحقيق الدكتور عبد الأمير محمد أمين الورد،عالم الكتب،الطبعة الأولى،1405هـــ1985م،بيروت.جزآن في مجلّدين.

17ــ عبد القاهر الجرجاني،دلائل الاعجاز في علم المعاني،دار المعرفة للطباعة والنشر ،بيروت لبنان،1402هـــ 1981م.